The Industrial Sector in Basrah Governorate A survey Of the Small Industrial Projects for the Year 2007

Dr. Basheer H. Ouda
College of Administration & Economics
University of Basrah

Abstract

The strategic location of Basrah has put it in the front position of Iraqi industry. it is bordered by three countries, Iran from the East, Kuwait from the South and Saudi Arabia from the West. Also, it lies on the only marine passage to Iraq represented in Arab Gulf. In addition to the financial, physical and human resources that the governorate Owens. In Basrah there is a number of small, medial and large industrial projects, but the last two decades wars have waken the infrastructure of the governorate, especially after 9/4/2003.

the study hypothesized that: the industrial sector shortage to satisfy the increasing demand of goods in Basrah can not be due to the volume of productive capacities and available capabilities only, but to government support limitation to this sector in general, and to Basrah in particular.

واقع القطاع الصناعي في محافظة البصرة دراسة ميدانية للمشروعات الصناعية الصغيرة الحجم لعام ٢٠٠٧

د. بشـــير هـــادي عـــودة
جامعة البصرة/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

الملخص :

من خلال التحري عن الخصائص التي يتصف بها القطاع الصناعي في محافظة البصرة والمشاكل التي يعانيها ، تبين لنا بأن هذا القطاع لا يعاني من ضعف في الإمكانيات والموارد البشرية المتاحة بل إن المشكلة أكبر من أن تكون مشكلة قطاع ، فهي مشكلة متعددة الأطراف والاتجاهات انعكست على تدهور القطاع الصناعي وذلك من خلال الانفتاح اللامحدود على الاستيرادات لمختلف السلع المصنعة وشبه المصنعة من جانب ، وتراجع التخصيصات الاستثمارية المقدمة للقطاع الصناعي في ميزانية الدولة من جانب آخر ، الأمر الذي انعكس على ضعف الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع وما رافق ذلك من تدهور في مختلف المرافق الخدمية الساندة للحركة الصناعية سواء في اندثار الطرق والجسور أو تلف شبكات الإسالة والانقطاع المستمر في التيار الكهربائي ، كلها مشاكل تأصلت بين ثنايا القطاع الصناعي وأضعفت من قدرة الحركة الصناعية في محافظة البصرة على التطور ومواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الصناعية ، الأمر الذي يشير بجلاء إلى تحقق الفرضية التي استندت إليها الدراسة .

المقـدمة :

تعد الصناعة مرتكزاً أساسياً للاقتصاد الوطني بمجمل قطاعاته ، إذ يكتسب القطاع الصناعي أهميته من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحققها الحركة الصناعية في الاقتصاد الوطني ، وما تمثله هذه العملية من آلية لتفعيل حركة النشاط الاقتصادي وزيادة حيويته ، ناهيك عما تقدمه الصناعة الوطنية من منتجات تلبي مختلف الاحتياجات الإنسانية ، ومساهمتها في امتصاص أعدادٍ كبيرة من الموارد البشرية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة ، وبالتالي تحجيم استنزاف موارد النقد الأجنبي في الأمد الطويل ، الأمر الذي يتمخض عنه ارتفاع في معدلات النمو ودفع لعجلة التقدم نحو التطور الاقتصادي والرقي .

وتمتلك محافظة البصرة موقعاً إستراتيجي اً يؤهلها بأن تحتل مكانة الصدارة الصناعية في العراق ، فهي محاذية لثلاث دول ، العربية السعودية من الغرب والكويت من الجنوب وإيران من الشرق ، وتطل على الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للعراق ، وبذلك فإ ن البصرة تتميز بالمنافذ الإستراتيجية البرية (الطرق الرئيسة) والمنافذ البحرية (الموانئ) على الدول المجاورة ، وهذا الحال يعطيها الأولوية في إقامة أهم الصناعات في العراق وأكبرها.

بيد أن ما لحق البصرة من مآسي الحروب في الحقب الماضية ، وما أصابها من تدمير بعد ٢٠٠٣/٤/٩ قد أنهك البنية التحتية الصناعية للمحافظة واضعف من قدراتها الإنتاجية حتى أغلقت العديد من المصانع بسبب الدمار الذي لحق بها ، كما أن المشروعات الصناعية التي استمرت بالعمل لحد الآن (لغاية عام ٢٠٠٧) لم تستطع أن تستغل أكثر من ثلث طاقتها الإنتاجية التصميمية في أفضل الأحوال بسبب العديد من المشاكل التي يقف في مقدمته ا الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر الذي يمر به العراق عموماً والبصرة على وجه الخصوص في الوقت الحاضر كونها محافظة حدودية ، الأمر الذي انعكس على:-

١- عدم وجود حالة من الاستقرار الأمني والط مأنينة التي تتيح أجراء إصلاحات حقيقية في بنية القطاع الصناعي في ا لمحافظة سواء للصناعات القائمة أم التوسع بإقامة صناعات حيوية جديدة.

٢- عدم القدرة على إيجاد ملاذ آمن للمستثمرين الأجانب وحتى المواطنين كي يحفزهم في التوج ه أرصدتهم المالية نحو الاستثمار الصناعي في المحافظة.

وبالرغم من كل ذلك ظلت محافظة البصرة تزخر بالعديد من الصناعات ، فهي تمتلك لحد الآن (على وفق المسح الميداني للدراسة الخاص بعام ٢٠٠٧) أكثر من (٤٦٦٦) مشروع اً صناعي اً بمختلف الأحجام الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ بلغ عد د المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم نحو (٥٨) مشروعاً صناعياً كبيراً موزعاً بين ملكية عامة للدولة (١٥) مشروعاً ، وملكية أهلية للقطاع الخاص (٤٣) مشروعاً.

أما بالنسبة للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة فملكيتها تقتصر فقط على القطاع الخاص إذ تقدر أعداد المشروعات الصناعية المتوسطة بحوالي (٧٨) مشروعاً صناعياً متوسط الحجم ، فيما يتوقع إن تبلغ أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة حتى عام ٢٠٠٧ نحو (٤٥٣٠) مشروعاً صناعياً ، كانت حصة عينة الدراسة منها (٦٧٦) مشروعاً صناعياً صغيراً أي بنسبة (١٥%) .

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة بذلك التناقض الحاصل بين الاستنزاف الكبير لموارد العملة الصعبة في عمليات الاستيراد الواسعة وبين حجم الإمكانيات الصناعية الكبيرة والخصائص التي تتمتع بها محافظة البصرة وبخاصة من ناحية الموقع الإستراتيجي الذي يعطيها أفضلية واسعة في أن تكون مركزاً صناعياً وتجارياً كبيراً في الشرق الأوسط .

ولذلك تفترض الدراسة بأن القصور الذي يعانيه القطاع الصناعي في محافظة البصرة لا يتعلق بحجم الإمكانيات والموارد البشرية المتاحة بقدر ما يتصل بالإهمال وضعف الدعم الحكومي المقدم إليه وعدم وجود الإجراءات القانونية والتشريعية المحفزة للحركة الصناعية والحامية لمنتجاتها من المنافسة الخارجية .

وتسعى هذهِ الدراسة في هدفها إلى تحديد مكامن الضعف والقوة في هيكل القطاع الصناعي لمحافظة البصرة ، من أجل رسم السمات الخاصة بهذا القطاع في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يعيشها العراق في الوقت الراهن عموماً ومحافظة البصرة على وجه الخصوص . كما تهدف الدراسة في مسحها الميداني ل لمشروعات الصناعية إلى تحديد حجم المشروعات الصناعية الكبيرة التي تعمل أو التي لا تعمل والجهة المالكة لها سواء كانت الدولة أو القطاع الخاص من أجل تحديد القدرة الصناعية للمحافظة . وكذلك تركز الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة كونها تمثل السواد الأعظم للمشروعات الصناعية في المحافظة من جانب ، ومن جانب آخر تمثل هذهِ المشروعات الداينمو الصناعي المحرك للنشاط الإنتاجي في مختلف أسواق المحافظة حتى يمكن الوقوف على مواطن الضعف وتحديد المشاكل التي تعانيها هذهِ الصناعات محاولة في أيجاد الحلول المناسبة لها لتطوير طاقاتها الإنتاجية وتحديثها دعماً للحركة الصناعية في محافظة البصرة .

المبحث الأول

المدلولات الاقتصادية للقطاع الصناعي في محافظة البصرة لعام ٢٠٠٧

أولاً – سمات القطاع الصناعي في محافظة البصرة :-

١. انخفاض ملكية الدولة للمؤسسات الصناعية واقتصار الملكية الحكومية في الغالب على منشآت صناعية كبيرة تعاني من عدة مشاكل صناعية أهمها:-

- تقادم العمر الإنتاجي لهذهِ المصانع واندثار مكائنها فنياً وفيزياوياً.
- ارتفاع أعداد القوى العاملة في هذه ال مصانع وانتشار البطالة المقن عة بشكل سافر فيها .
- تعمل هذه المصانع بمعدلات خسارة مرتفعة إذ إن معظم النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية لا تساوي نصف الإيرادات التي تحصل عليها هذه المصانع.

٢. انخفاض عدد المشروعات الصناعية المتوسطة الحجم ، وارتفاع كبير في إعداد المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم مما يعطي سمة الإنتاج الصناعي الطفيلي غير القادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية

والكلفة ، وترك الساحة الصناعية و بخاصة السلع الصناعية الكبيرة للمنتج المستورد من الخارج.

٣. انخفاض اقتصاديات الحجم لمعظم المشروعات الصنا عية وبمختلف أحجامها وبالتالي ارتفاع كلفة الوحدة الصناعية المنتجة لعدة أسباب أهمها:-

- انخفاض حجم المشروعات الصناعية في المحافظة ، فالعلاقة عكسية بين انخفاض حجم المشروع وارتفاع كلفة الإنتاج.
- انخفاض الدعم الحكومي المقدم للمشروعات الصناعية وانعدامه في اغلب الأحوال.
- تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة (المحافظة) وبخاصة الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي . فعلى سبيل المثال إن المنطقة الصناعية في حمدان التي تعد من أقدم واكبر المناطق الصناعية وأهمها في محافظة البصرة تعاني من انعدام تام لشبكة إسالة ا لماء ا لصالح للشرب ، ناهيك عن المشاكل الخدمية الأخرى وتدهور الطرق المؤدية إليها.

٤. انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الإنتاج وعدم قدرة المكائن على مسايرة الزيادة الحاصلة في إعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثة الصنع ، هذا فضلاً عن توقف العديد من المصانع عن العمل.

٥. عدم خضوع المنشآت الصناعية في المحافظة لمقاييس الجودة والنوعية وعدم التقيد بها، وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية ، لذلك استفحلت ظاهرة الغش الصناعي في معظم الصناعات وبخاصة المملوكة للقطاع الخاص .

وتعمل المصانع الإنتاجية في محافظة البصرة كمعدل بثلث طاقتها التصميمية وإذا اتبعنا الدقة فإن المصانع الكبيرة (الحكومية والأهلية) تضاف إليها المشروعات الصغيرة تعمل بثلث طاقتها الإنتاجية ، أما بالنسبة للمصانع المتوسطة الحجم فهي أفضل حالاً من المصانع الكبيرة والصغيرة لكون معظمها تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية تقريباً ، ويمكن بيان الأسباب الرئيسة التي تقف وراء هذه المشاكل بالاتي:-

١. الانفتاح الواسع للحركة التجارية في العراق عموماً ومحافظة البصرة على وجه الخصوص كونها منفذاً تجارياً من عدة أطراف وخصوصاً من الشرق (إيران) ومن الجنوب (الكويت) الأمر الذي أغرق أسواق المحافظة بمعظم السلع الصناعية وبشتى أشكالها ، وما زاد من تعاظم المشكلة هو عدم وجود ضرائب گمرگية على هذه السلع الأمر الذي جعلها منافساً قوياً للسلع المنتجة محلياً في المحافظة بل أدى هذا الأمر إلى ضمور الإنتاج الصناعي في المحافظة بشكل كبير.

٢. عدم وجود دعم حكومي حقيقي للصناعات المحلية الموجودة في المحافظة بشتى أشكالهِ :-

أ. عدم وجود قروض حكومية للعديد من المشروعات الصناعية.

ب.عدم قيام الحكومة بدعم المستلزمات الإنتاجية سواء من ناحية السعر أم النوع (المواصفات الجيدة).

ج. عدم وجود دعم حكومي في توفير أو صيانة البنى التحتية والخدمية للصناعات في المحافظة وبخاصة الطرق المعبدة وخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي...الخ.

د. عدم وجود دعم حكومي في مجال تأهيل القوى العاملة الصناعية في المحافظة في إقامة دورات صناعية داخل أو خارج القطر لتطوير مستواها المهاري وتعزيز الخبرة الصناعية لديها.

٣. عدم توجه معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية نحو المنتجات المحلية الصناعية في المحافظة ، بل يفضلون السلع المستوردة ويصرون ضمن طلبيات الإنجاز لمعظم الأعمال وبخاصة الإعمار على استخدام المواد المستوردة سواء في البناء أم في تعبيد الطرق أم في بناء وترميم الجسور والبنايات القديمة أم تأهيل البنايات التي تدمرت.

ثانياً – هيكل القطاع الصناعي في محافظة البصرة :-

يعد القطاع الصناعي في محافظة البصرة مرفقاً اقتصادياً حيوياً للعراق ، إذ أستحوذ هذا القطاع على اهتمام ورعاية الحكومات السابقة حت ى أضحت ال بصرة النواة الصناعية للبلد فأسس فيها العديد من الصناعات الإستراتيجي ة الكبيرة كالشركة العامة لصناعة الحديد والصلب والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية والشركة العامة للصناعات الورقية والشركة العامة لصناعة الأسمدة الكيمياوية والشركة العامة لمصافي الجنوب وشركة غاز الجنوب وشركة نفط الجنوب وغيرها ، وذلك لما تتمتع به المحافظة من موارد اقتصادية وبترولية كبيرة وموقع استراتيجي مهم ، حتى انتشرت العديد من الصناعات في محافظة البصرة خلال الربع الأخير من القرن الماضي وانتعشت الحركة التجارية للعراق بفعل ذلك النشاط الصناعي بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مر بها البلد عموماً والبصرة على وجه الخصوص .

ويمكن تقسيم المشروعات الصناعية الموجودة في محافظة البصرة في الوقت الحاضر إلى ثلاث مجاميع وهذا التقسيم قائم على أساس التصنيف العالمي الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التنمية الصناعية في العراق . إذ يعد حجم المشروع الصناعي صغيراً إذا تراوح عدد القوى العاملة فيه ما بين (١-٩) عمال ، ويكون المشروع الصناعي متوسط الحجم إذا كان عدد القوى العاملة فيه يتراوح ما بين (١٠-١٩) عاملاً ، أما المشروع الصناعي الكبير الحجم فهو المشروع الصناعي الذي تزيد فيه القوى العاملة على عشري ن عاملاً (٢٠-فأكثر).

وعلى أساس هذا التقسيم الذي يصنف أحجام المشروعات الصناعية تبعاً لأعداد القوى العاملة فيها ، فأن محافظة البصرة يوجد فيها (٥٨) مشروعاً صناعياً كبيراً ، منها (١٥) هي مشروعات صناعية كبيرة مملوكة للدولة تعمل منها (٩) مشروعات والمتبقي (٦) مشروعات متوقفة عن العمل . وتبلغ أعداد القوى العاملة في المشروعات الحكومية حوالي (٧٣٩٦٠) عاملاً . أما المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص فيبلغ عددها (٤٣)

مشروعاً ، يعمل منها (٢٦) مشروعاً وي شتغل فيها نحو (٣٣٠٠) عامل ، والمتبقي (١٧) مشروعاً متوقف اً عن العمل . وبالتالي فإ ن عدد المشروعات الصناعية الكبيرة التي تعمل في محافظة البصرة لحد عام (٢٠٠٧) يبلغ عد دها زهاء (٣٥) مشروعاً صناعياً كبيراً موزعاً بين ملكية عامة وخاصة وتشكل حوالي (٦٠%) من حجم المشروعات الصناعية الكبيرة المتواجدة في المحافظة ، وتشّغل ما يقارب من (٢١%) من حجم القوى العاملة الصناعية في محافظة البصرة والبالغ عددها تقريباً (٣٧٥٠٠٠) عامل . هذا وتجدر الإشارة إلى إن أصحاب الشهادات الجامعية (بكلوريوس) من إجمالي عدد العاملين ف ي المشروعات الصناعية الكبيرة تبلغ نسبتهم (٣٦%) والمتبقي (٦٤%) من أصحاب الشهادات الابتدائية والمتوسطة والإعدادية .

أما المشروعات الصناعية المتوسطة فيبلغ عددها زهاء (٧٨) مشروعاً صناعياً وجميع هذه المشروعات هي من ملكية ا لقطاع الخاص ، و يعمل منها (٥٦) مشروعاً متوسط الحجم ، والمتب قي (٢٢) مشروعاً متوقف اً عن العمل . ويبلغ عدد العاملين في هذه المشروعات حوالي (١٢٥٠) عاملاً ، وتبلغ نسبة أصحاب الشهادات (دبلوم + بكلوريوس) من إجمالي عدد العاملين نحو (١٨%) ، وحوالي (٦٢%) هم من أصحاب الشهادات الأخرى الابتدائية والمتوسط ة والإعدادية ، والمتبقي (٢٠%) هم أميون .

أما المشروعات الصناعية الصغيرة فتقدر أعدادها في محافظة البصرة بنحو (٤٥٠٠) مشروع صناعي صغير موزع على عموم مناطق محافظة البصرة وبخاصة الصناعية ، وقد بلغت عينة الدراسة (٦٧٦) مشروعاً صناعياً صغيراً أي إن عينة الدراسة ت مثل نسبة (١٥%) من حجم المشروعات الصناعية الصغيرة الموجودة في المحافظة . وقد توزعت عينة الدراسة على النحو التالي : **مائة** مشروع في المنطقة الصناعية في حمدان و **مائة** مشروع في المنطقة الصناعية بـــ(٥ ميل) و **مائة** مشروع في المنطقة الصناعية بالجمهورية و **مائة** مشروع في المنطقة الصناعية بالزبير و **مائة** مشروع صناعي في المنطقة

الصناعية بالحيانية ، والمتبقي من عينة الدراسة (١٧٦) مشروعاً صناعياً صغيراً شمل مناطق متفرقة من محافظة البصرة . أما فيما يخص إعداد القوى العاملة في هذه المشروعات فيبلغ حوالي (٣٣٨٥) عاملاً معظمهم أصحاب خبرة حرفية ولا يمتلكون شهادات جامعية ، إذ يقدر أصحاب شهادات البكالوريوس والدبلوم منهم بحوالي (٩%) والمتبقي (٩١%) يقرأ ويكتب وفي افضل الحالات يمتلك شهادة متوسطة.

والجدول التالي يوضح هيكل القطاع الصناعي في محافظة البصرة حتى عام ٢٠٠٧ ، إذ تم تقسيم هيكل القطاع الصناعي في المحافظة إلى ثلاث مجاميع تبعاً لحجم المشروعات الصناعية المتواجدة في المحافظة . فمن الجدول أدناه تتضح الحقائق التالية :-

١ -إن المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في محافظة البصرة ، والمشكلة أعمق إذا أخذنا في الاعتبار فقط المشروعات التي تعمل والبالغ عددها واحد وتسعون (٣٥+٥٦=٩١) مشروعاً.

٢ -ارتفاع عدد العاملين بشكل سافر في المشروعات الصناعية الكبيرة وبشكل خاص في المشروعات الصناعية الحكومية التي تستحوذ على (٩٦%) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الكبيرة ، مما ي ش ير بوضوح إ لى ارتفاع معدل البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العامل الصناعي ، في الوقت الذي لا تعطي فيه المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم الأولوية لاستقطاب أعداد كبيرة من القوى العاملة بالرغم من كثرة أعداده١.

٣ -ارتفاع نسبة المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم التي لا تعمل من إجمالي عدد تلك المشروعات وبنحو (٤٠%) ، (٢٨%) على الترتيب . مما يعني تدهور مستوى الإنتاج الصناعي في محافظة البصرة.

جدول رقم (١)

مكونات القطاع الصناعي في محافظة البصرة لعام ٢٠٠٧

التفاصيل	المشروعات الكبيرة	%	المشروعات المتوسطة	%	المشروعات الصغيرة	%	المجموع
العدد الإجمالي للمشروعات	٥٨	%٢	٧٨	%٣	٤٥٠٠	%٩٥	٤٦٣٦
المشروعات التي تعمل المشروعات التي لا تعمل	٣٥ ٢٣	%٦٠ %٤٠	٥٦ ٢٢	%٧٢ %٢٨	٦٧٦ (عينة الدراسة)	%١٥	٧٦٧ ٤٥
المشروعات الحكومية المشروعات الأهلية	١٥ ٤٣	%٢٥ %٧٥	٠ ٧٨	٠ ١٠٠ %	٠ ٤٥٠٠	٠ ١٠٠ %	١٥ ٤٦٢١
إجمالي عدد العاملين	٧٧٢٦٠		١٢٥٠		عينة الدراسة ٣٣٨٥		٨١٨٩٥
العاملون في المشروعات الحكومية العاملون في المشروعات الأهلية	٧٣٩٦٠ ٣٣٠٠	%٩٦ %٤	٠ ١٢٥٠	٠ ١٠٠ %	٠ ٣٣٨٥	٠ ١٠٠ %	٧٣٩٦٠ ٧٩٣٥

المصدر : *الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الزيارات الميدانية للمشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم في محافظة البصرة خلال عام ٢٠٠٧ ، فضلاً عن المعلومات السابقة المقدمة من قبل المؤسسات الإحصائية والصناعية في المحافظة وفي مقدمتها الجهاز المركزي للإحصاء .*

وبذلك يمكن إبراز ثلاثة أنواع من الاختلالات يعانيها القطاع الصناعي في محافظة البصرة هي :

أولاً – **اختلال الهيكل القطاعي** من خلال انخفاض مساهمة المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم وارتفاع مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم .

ثانياً – **اختلال هيكل القوى العاملة** وهذا الاختلال يكون من ثلاثة جوانب هما :

أ – ارتفاع مساهمة القوى العاملة في المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم وانخفاضها في المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم ، الأمر الذي يعني أنخفاض إنتاجية العامل الصناعي .

ب – ارتفاع أعداد القوى العاملة الرجالية وانخفاض أعداد القوى العاملة النسائية وتركز الأخيرة في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة .

ج – انخفاض نسبة حملة الشهادات الجامعية والمؤهلات العلمية من إجمالي عدد القوى العاملة الصناعية .

ثالثاً – اختلال الهيكل الداخلي للمشروعات الصناعية ويتمثل بارتفاع مساهمة الصناعات الغذائية وبخاصة معامل الطحين من أجمالي المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم ، وارتفاع نصيب صناعة الحلويات والمعجنات والأفران من أجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم .

ثالثاً – توزيع القوى العاملة الصناعية في محافظة البصرة :-

يمكن تصنيف القوى العاملة الصناعية في محافظة البصرة إلى مجموعتين ، الأولى هي تقسيم القوى العاملة بحس ب الجنس (ذكور وإناث) ، والثانية تقسيم القوى العاملة بحسب المستوى العلمي (الأكاديمي).

أولا: التصنيف بحسب الجنس : من متابعة الاستمارات الاستبيانية التي أجرته ا الدراسة ، تبين بأن العنصر النسائي يتواجد بقلة فقط في المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للدولة . إذ تستحوذ هذه المشروعات على (٩٥%) من إجمالي القوى العاملة النسائية في المشروعات الصناعية في المحافظة ، والمتبقي يمثل حصة المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم كمحلات الخياطة ومعامل الملح والطرشي، إما القوى العاملة الرجالية (الذكور) فتمثل السواد الأعظم للقوى العاملة الصناعية لعدة أسباب أهمها :-

أ. إن العمل الصناعي يتطلب قوى جسمانية وعضلية وجهد اً كبير اً يصعب على العنصر النسائي تأديته ، لذلك نرى بأن النساء يتركز عملهن في المجالات الإدارية للمصانع الكبيرة بشكل خاص.

ب. إن العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي أوجب على المرأة أن تتحدد في مجالات صناعية قليلة جداً كالخياطة والصناعات الحرفية البسيطة . وتختفي القوى العاملة النسائية من المشروعات الصناعية المتوسطة للأسباب المذكورة آنفا.

ج . رغبة معظم القوى العاملة النسا ئية الانخراط في الأعمال الخدمية كالتربية والتعليم والصحة والابتعاد قدر الإ مكان عن النشاطات الصناعية والأعمال الحرفية والمهنية الصعبة .

ثانياً: التصنيف بحسب المستوى العلمي : تتركز القوى العاملة الماهرة وكذلك التي تمتلك مؤهلات علمية عالية (دبلوم ، بكلوريوس ، ماجستير) في المشروعات الصناعية الكبيرة لكون:-

أ. إن هذه المصانع تحتاج إلى كفاءات علمية وفنية عالية المستوى .

ب.إن المصانع الكبيرة عادة ما تضع شروطاً خاصة للتعيين لديها ومن أ برز شروطها هو الشهادة والخبرة الفنية ، لذلك نرى مثلاً أن أصحاب الشهادات العلمية والإدارية يتركزون في المصانع المملوكة للدولة لكونهم يمتلكون مؤهل علمي أو أكاديمي .

وبالرغم من ذلك فأن أصحاب الشهادات العلمية لا يشكلون سوى (٣٦%) من إجمالي عدد العاملين في ه ذه المصانع ، وعلى النقيض ولأسباب نفسها نرى ب أن العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة لا يمتلكون المؤهلات العلمية العالية ، وأن معظمهم (٩١%) هم من المستويات العلمية المتدنية ويعتمدون على مهاراتهم الحرفية بالدرجة الأساس ية ، أما بالنسبة للمشروعات الصناعية المتوسطة فأن أصحاب الشهادات الجامعية لا يستحوذون على أكثر من (١٨%) ، في حين المتبقي (٨٢%) هم من أصحاب الشهادات المتدنية أو الذين لا يقرؤون أو يكتبون .

المبحث الثاني

إحصائية بالمشروعات الصناعية في محافظة البصرة لعام ٢٠٠٧

يوجد في محافظة البصرة أكثر من (٤٦٦٦) مشروعاً صناعياً بمختلف الإ حجام الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، ويمكن إجراء تصنيف أولي للمشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة بالشكل التالي :-

اولاً: المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للدولة التي تعمل :-

١. المنشأة العامة للصناعات البتروكيمياوية (البترو).
٢. المنشأة العامة للصناعات الورقية (معمل الورق في الدير).
٣. المنشأة العامة لصناعة الأسمدة الكيمياوية (خور الزبير).
٤. شركة غاز الجنوب – المعمل الشمالي (الزبير).
٥. شركة غاز الجنوب – المعمل الجنوبي (خور الزبير).
٦. شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة).
٧. شركة نفط الجنوب (حي الكفاءات).
٨. شركة ابن ماجد العامة للصناعات الهندسية (الحيانية قرب كلية التربية الرياضية سابقاً).
٩. معمل خياطة الموانئ (المعقل قرب مقر الأكاديمية البحرية).

ثانياً: المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للدولة والتي لا تعمل :-

١٠. المنشأة العامة لصناعة الحديد والصلب (خور الزبير). (المعمل مدمر حالياً ولم يتم إعماره)
١١. معمل ثلج أم قصر (أم قصر). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)
١٢. معمل إسفلت الزبير (الزبير). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)
١٣. الشركة العراقية لتصنيع التمور (الهارثة). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)
١٤. معمل إسفلت الموانئ (المعقل). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)
١٥. معمل إسفلت الشعيبة (الشعيبة). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

ثالثاً: المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص التي تعمل:-

١٦.شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز (البترو).
١٧.معمل الفيحاء للمنتجات الكونكريتية الخفيفة (البترو).
١٨.شركة الزبير للصناعات الحديدية (البترو).
١٩.شركة الجنوب للصناعات المعدنية (البترو).
٢٠.معمل سفوان للطابوق الجيري (البترو).
٢١.معمل خيرات العراق لطحن الحبوب (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٢.معمل طحين اليوسف (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٣.معمل طحين الميثاق (الحكيمية).
٢٤.معمل طحين الرشيد (المنطقة الصناعية حمدان).
٢٥.شركة الأنمار لطحن الحبوب (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٦.معمل طحين الفيحاء (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٧.معمل طحين النجم (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٨.معمل طحين التضامن (الحيانية – المنطقة الصناعية).
٢٩.معمل طحين البلاد (الحيانية – المنطقة الصناعية).
٣٠.معمل طحين القحطان (الحيانية – المنطقة الصناعية).
٣١.معمل طحين البصرة (الطويسة).
٣٢.شركة البركات لصناعة الغازات الصناعية (المنطقة الصناعية – حمدان).
٣٣.شركة الاعتماد المحدودة لصناعة الكتل الكونكريتية (البترو).
٣٤.معمل صفوان لصناعة الثرمستون (البترو).
٣٥.معمل البصرة لصناعة الثرمستون – كتل البناء العازلة (البترو).
٣٦.شركة الروان للمشروبات الغازية (الحيانية – المنطقة الصناعية).
٣٧.معمل سومر لإنتاج الشربت والعصائر (المنطقة الصناعية – حمدان).
٣٨.شركة سلسل لإنتاج الثلج والمياه المعبئة(الحيانية – المنطقة الصناعية).
٣٩.معمل جبس كابتن ماجد (المنطقة الصناعية – حمدان).

٤٠.شركة الجنوب للأعمال الميكانيكية (المنطقة الصناعية – حمدان).

٤١.معمل كاشي خليل (المنطقة الصناعية – حمدان).

رابعاً: المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص والتي لا تعمل:-

٤٢.معمل ثلج الموانئ (المعقل). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٤٣.معمل النجارة الإنتاجي (الحيانية – المنطقة الصناعية). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٤٤.شركة البصرة لتصنيع الأخشاب (الزبير– المنطقة الصناعية).(المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٤٥.الجمعية التعاونية للأسر المنتجة (العشار – شارع الوطن). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٤٦.شركة الكرمل الحديثة لصنا عة المرطبات (المنطقة الصناعية – حمدان).(المعمل مندثر ومغلق)

٤٧.شركة الخليج لإنتاج ستائر الفايبر كلاس (المنطقة الصناعية– حمدان). (المعمل مندثر ومغلق)

٤٨.معمل البصرة لصناعة النايلون (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومغلق)

٤٩.شركة الجابري لإنتاج السخانات (أبي الخصيب) – انتقل المعمل إلى محافظة بغداد .

٥٠.مكبس تمور غني حسين مسافر (الحكيمية).(المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٥١.مكبس تمور ناظم علي حسين مسافر (الطويسة). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٥٢.مكبس تمور صابر علي حسين مسافر (الطويسة). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

٥٣.الشركة العراقية للغازات الصناعية (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومغلق)
٥٤.مصنع البصرة (مدينة المدن) للمشروبات ال غازية (مقابل بهو الإدارة). (المعمل مندثر ومغلق)
٥٥.شركة العشار المحدودة لإنتاج المعجنات (العشار). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)
٥٦.شركة الجنوب للصناعات الغذائية (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومغلق)
٥٧.معمل بلوك التحرير (البترو). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)
٥٨.شركة البصرة لإنتاج الألبان والمرطبات (الجبيلة). (المعمل مندثر وتم إغلاقه حالياً)

خامساً: المشروعات الصناعية المتوسطة التي تعمل (قطاع خاص):-

١. أفران شمس (العشار– شارع الجاحظ).
٢. أفران ومعجنات الرسول (العشار – البجاري).
٣. أفران السعدي (العشار– شارع الجاحظ).
٤. أفران الحاج علي السعدي (العشار– شارع الجاحظ).
٥. معجنات وحلويات تاج محل (العشار– شارع الجاحظ).
٦. حلويات ومعجنات الميناء (العشار– شارع الجاحظ).
٧. معمل الرشيد الميكانيكي (المنطقة الصناعية – حمدان).
٨. معمل الإيمان للحدادة والنجارة (المنطقة الصناعية – حمدان).
٩. معمل الزهراء للحدادة والخراطة (المنطقة الصناعية – حمدان).
١٠.معمل الشمال الميكانيكي (المنطقة الصناعية – حمدان).
١١.معمل السمير للكاشي (المنطقة الصناعية – حمدان).
١٢.معمل كاشي أبو قاسم (المنطقة الصناعية – حمدان).
١٣.معمل كربلاء للكاشي (المنطقة الصناعية – حمدان).

١٤.معمل كاشي سمير العسماوي (المنطقة الصناعية – حمدان).
١٥.معمل محمد المصري للكاشي (المنطقة الصناعية – حمدان).
١٦.معمل ناصر للكاشي والمرمر (المنطقة الصناعية – حمدان).
١٧.شركة الرسالة العالمية للطباعة (العشار – الصالحية).
١٨.مطبعة حداد (العشار – خلف سوق الصياغ).
١٩.مطبعة احمد العلي(العشار – شارع الاستقلال).
٢٠.مطبعة الغدير النموذجية (الجزائر – قرب جامع أولاد عامر).
٢١.معمل ثلج زمزم (الزبير – طريق البترو).
٢٢.معمل المروج لإنتاج المياه المعبأة (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٣.معمل ثلج العزيز (الحيانية – المنطقة الصناعية).
٢٤.معمل حياة الروح للمياه المعبأة (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٥.شركة الخليج لطحن الحبوب (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٦.معمل الشرق لأكياس البايلون (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٧.شركة قطر الندى لإنتاج العصائر (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٨.المعمل الوطني للخراطة والميكانيك (المنطقة الصناعية – حمدان).
٢٩.معمل بلوك الفنار (المنطقة الصناعية – حمدان).
٣٠.معمل بلوك زياد العبودي (الزبير– المنطقة الصناعية).
٣١.معمل بلوك الاسدي (الزبير– المنطقة الصناعية).
٣٢.معمل بلوك الجنوب (المنطقة الصناعية – حمدان).
٣٣.معمل ثلج البصرة (البصرة القديمة).
٣٤.معمل ثلج دجلة (الحيانية – المنطقة الصناعية).
٣٥.معمل ثلج النجوم (الفاو).
٣٦.معمل ثلج الشايع (حي الحسين – م٢ – الحيانية).
٣٧.معمل ثلج التنومة (التنومة).
٣٨.معمل ثلج الفاو (الفاو).
٣٩.معمل ثلج الدير (أغادير سابقاً) (الدير).
٤٠.مأكولات جيكور (الجزائر تقاطع أبو شعير).

٤١.معمل الناصر لصناعة الجص (الزبير).
٤٢.معمل عودة لصناعة الجص (الزبير).
٤٣.معمل الكرناوي لصناعة الجص والحصى (الزبير).
٤٤.معمل حسين لصناعة البراميل المنزلية (البصرة).
٤٥.معمل يحيى جودة لصناعة خزانات الماء (العشار).
٤٦.معمل كاظم عبد الأمير لصناعة الخزانات (البصرة).
٤٧.معمل أملاح الشرق (المنطقة الصناعية – حمدان).
٤٨.معمل باقر مراد للمنتجات البلاستيكية (المنطقة الصناعية – حمدان).
٤٩.معجنات فستقة (الجزائر – تقاطع أبو شعير).
٥٠.مرطبات فستقة (الجزائر – تقاطع أبو شعير).
٥١.معمل ثلج الخورة (المطيحة).
٥٢.معمل مرطبات المرتضى (البصرة القديمة).
٥٣.أفران ومعجنات القمة (القبلة – تقاطع الجامعة).
٥٤.معمل ثلج المنار (الزبير – المنطقة الصناعية).
٥٥.معمل بلوك الضياء (الزبير – المنطقة الصناعية).
٥٦.أفران ومعجنات الساعدي (البصرة القديمة – مقابل مركز الشرطة).

سادساً: المشروعات الصناعية المتوسطة التي لا تعمل :-

٥٧.شركة الهديل للصناعات البلاستيكية (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)
٥٨.معمل كاشي النهرين (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)
٥٩.مكبس تمور الموسوي (أبي الخصيب). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٠.معمل ألبان النهرين (كرمة علي). (المعمل مندثر ومقفل)
٦١.معمل خراطة الأخوين (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)

٦٢.معمل العائلة لإنتاج المواد الغذائية (العشار). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٣.معمل الأفراح لإنتاج المعجنات (البصرة القديمة). (المعمل مندثر ومقفل).
٦٤.معمل عادل الخضيري للشربت (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٥.مكبس تمور الفرات (كرمة علي). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٦.معمل حسام جعفر لصناعة سفن الصيد (الداكير). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٧.مكبس تمور الواحة (العشار). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٨.معمل نايلون الشراع (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)
٦٩.معمل الشاطئ لصناعة السفن (الداكير). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٠.معمل ألبان النهضة (البصرة القديمة). (المعمل مندثر ومقفل)
٧١.معمل أثاث الأخوين (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل م ندثر ومقفل)
٧٢.معمل الساعدي للأثاث المنزلي (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٣.معمل الياقوت لصناعة الألبان والطرشي (البصرة القديمة). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٤.معمل حلويات الأندلس (العشار). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٥.معمل النجدي للصناعات الغذائية (العشار). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٦.شركة الإخلاص لصناعة المعلبات المحدودة (العشار). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٧.معمل أثاث محمد الوادي (المنطقة الصناعية – حمدان). (المعمل مندثر ومقفل)
٧٨.معمل النهرين لصناعة السفن (العشار – الداكير). (المعمل مندثر ومقفل)

المبحث الثالث

واقع المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة البصرة لعام ٢٠٠٧

المشروعات الصغيرة هي المشروعات التي يعمل فيها ما لا يزي د على تسعة عمال ، واستناداً إلى تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة البصرة لعام ٢٠٠٤ والتي بيّن فيها بأن عدد المشروعات الصناعية ال صغير ة يقدر بحوالي (١٦٠٠) مشروع صناعي ، ارتفع هذا العدد بما يقارب الضعف ليبلغ حوالي (٣٠٠٠) مشروع صناعي صغير ال حجم في عام ٢٠٠٥ ، وهذا آخر تقدير لإعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة .

إما دائرة التنمية الصناعية في محافظة البصرة فتقدر أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في عام ٢٠٠٥ بنحو (٣٥٠٠) مشروع لذلك فإن الدراسة ترى أن المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة هي في طور التوسع والزياد ة بمعدلات مرتفعة ، وبذلك يتوقع أ ن يبلغ عدد المشروع ات الصناعية الصغير الحجم في عام ٢٠٠٧ لمحافظة البصرة تحديداً ما يقا رب (٤٥٠٠) مشروع صناعي صغير ، ومن هذهِ المشروعات تم إجراء المسح الميداني لـــ(٦٧٦) مشروعاً صناعياً صغير الحجم قسمت الى ست مجموعات ، خمس مجاميع تقع في المناطق الصناعية لمحافظة البصرة في كل من **حمدان** و**خمسه ميل** و**الزبير** و**الجمهورية** و**الحيانية** ، أما المجموعة الأخيرة فشملت مناطق متفرقة من محافظة البصرة ، وتشترك هذه المشروعات بجملة من المميزات أهمها:

١. صغر مساحة المشروع بحيث يتراوح ما بين (١٥-٢٠) متراً مربعاً.
٢. تذبذب الطاقة الإنتاجية للمشروع ، وارتباطها بشكل أساسي بطلبيات السوق.
٣. عدم وجود أي دعم حكومي لجميع المشروعات الصنا عية الصغيرة في المحافظة .

٤. عدم التزام المنتج بمقاييس الجودة والسيطرة النوعية .
٥. عدم وجود أي مكافآت أو حوافز للعاملين في معظم المشروعات الصغيرة.
٦. انخفاض قيمة رأس المال الثابت وانخفاض عدد العاملين فيها.
٧. تكون المشروعات الصناعية الصغيرة في الغالب مترامية الأطراف وعدم تركزها في مناطق محددة لتشكل تجمعات صناعية .
٨. انعدام القابلية على تطوير المنتج أو توسيع المشروع .

وفيما يخص المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم التي تم إجراء الاستبيان عليها فيمكن توضيح مجمل التفاصيل التي أحتوتها تلك الإستمارات الأستبيانية وتلخيص مميزات وخصائص كل صناعة على النحو التالي:-

١ -صناعة الخبز والصمون والمعجنات والحلويات (الأفران):

تعتبر هذه الصناعة من أكثر الصناعات الصغيرة انتشاراً في المحافظة ويبلغ عددها حوالي (١٨٨) فرناً للمعجنات والحلويات من مجموع العينة البالغ (٦٧٦) وتشكل نسبة (٢٧.٨%) من إجم الي العينة للمشروعات الصغيرة وهي أعلى نسبة للصناعات نظراً لأهمية هذه المادة في الحياة اليومية وزيادة الطلب عليها ،إذ تراوحت الطاقة الإنتاجية لهذهِ المشاريع ما بين (كيس ي طحين يومياً إلى ٨ أكياس طحين يومياً) ، وقد تراوحت تكاليف الاستثمار في هذا النوع من الصناعات الصغيرة ما بين (مليون ي دينار وحتى ٣٥ مليون دينار) وكانت منتجات هذهِ المشاريع تتضمن الخبز والصمون الحجري والصمون الكهربائي والكعك والحلويات والكيك وغيرها ، إذ بلغت كمية الإنتاج ما بين (٢٠٠٠ صمونة – ٨٠٠٠ صمونة) يومياً وكانت قيمة الإنتاج الصناعي تتراوح ما بين (٢٠٠ ألف دينار – ٨٠٠ ألف دينار يومياً) ، ومن أهم مستلزمات الإنتاج الرئيسة لهذه الصناعات الطحين والخمرة والملح والماء والدهن (الزيت) والسكر فضلاً عن النفط كمصدر رئيس للطاقة في هذهِ الصناعة ، كما تراوحت أقيام مستلزمات الإنتاج ما بين (٣٨ ألف دينار – ٢٥٠ ألف دينار شهرياً) . وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالعجن واللف والقطع والخبز ويبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة ما بين (٥٦٤ – ٩٧٠ عاملاً) ، وغالبية أجور العاملين تدفع بشكل يومي وبمعدل (٢٥ ألف دينار) يومياً ، ومعظم هذهِ المشاريع تعمل بوجبتين

صباحية ومسائية. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الأفران هي عدم توفر النفط بكميات كافية ، إذ أن الكميات المدعومة حكومياً من النفط لا تسد نصف احتياجات هذهِ الصناعات سوى بنسبة ضئيلة ، فغالبية الأفران تضطر إلى شراء النفط بأسعار السوق السوداء . ناهيك عن أن هناك نوعية سيئة من الطحين في معظم الأحيان هي التي تسود في السوق وت جبر الأفران على استخدامها ، و أن هناك مشكلات عامة مثل انقطاع الكهرباء ورداءة نوعيات ماء الإسالة فضلاً عن سوء الأوضاع الأمنية . ومن المقترحات اللازمة لتطوير هذه الصناعة في محافظة البصرة توفير النفط بكميات كافية وأسعار مدعومة مع توفير الكهرباء وتحسين الأوضاع الأمنية.

٢ مشاريع خياطة الملابس المدنية والعسكرية:

يبلغ عدد مشاريع الخياطة (١٥٩) مشروعاً وشكلت نسبة (٢٣.٥%) من العينة ، وجاءت هذه النسبة المرتفعة نتيجة لتزايد الطلب على الملابس المدنية والعسكرية ، إذ تنوعت هذهِ المشاريع جغرافياً في المحافظة . وتتراوح الطاقة الإنتاجية للمشاريع ما بين (٤ قطع – ١٤ قطعة يومياً) ، وتراوحت الكلفة الاستثمارية للمشاريع ما بين (٢ –٢٥ مليون دينار) ، وتتمثل منتجات هذهِ المشاريع بالبنطلون والقميص والدشداشة والبدلات العسكرية للجيش والشرطة وحقائب الجيش وجعب الجيش والأحزمة وغيرها من المنتجات ، وتتراوح قيمة الإنتاج الصناعي ما بين (٥٠ ألف دينار – ٢٥٠ ألف يومياً) ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج حوالي (٢٥ ألف – ١٥٠ ألف دينار يومياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بقطع القماش والخيوط والأ زرار واللاصق الجلدي والسحاب . وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالقياس والقطع والفصال والكي ، ويبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة نحو (٣٣٨) عاملاً تراوحت مؤهلاتهم العلمية ما بين الابتدائية والمتوسطة وكانت غالبية أجورهم تدفع بشكل يومي بمعدل (٢٠ ألف دينار) للعامل ، وكانت غالبية هذهِ المشاريع تعمل بنظام وجبتين ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها صناعة الملابس هو ارتفاع أسعار الأقمشة وارتفاع أسعار الجلد

وارتفاع قيم الإيجارات فضلاً عن انقطاع الكهرباء باستمرار ، ومن المقترحات اللازمة لدعمها هو دعم أسعار شراء الأقمشة وأسعا ر الجلد حكومياً والعمل على تخفيض الإيجارات أو إعطاء القروض لإقامة المشاريع وتوسيعها والعمل على توفير الكهرباء.

٣- مشاريع وورش الحدادة:

يبلغ عدد مشاريع الحدادة (٦٤) مشروعاً صغيراً وتشكل نسبة (٩.٤٦%) من حجم العينة ، وتتوزع في إرجاء البصرة كافة ، إذ تتراوح ال طاقة الإنتاجية اليومية لهذه المشاريع ما بين (٨ – ٢٤ قطعة شهرياً) وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشاريع ما بين (٤-١٥ مليون دينار) ، وتتمثل منتجات هذه المشاريع بالمحجر والأبواب والشبابيك والسقائف وغيرها . وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي لهذه المشاريع حوالي (٢ – ٧ ملاي ي ن دينار شهرياً) ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج معدلاً يتراوح ما بين (١ – ٥ ملايي ن دينار شهرياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالحديد وحديد الزاوية والبليت ووايرات اللحام وحجر الكوسرة وغيرها من المستلزمات ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي لهذهِ المشاريع بالقياس والقطع واللحام والصبغ ، ويبلغ عدد العاملين في ها نحو (١٩٢) عاملاً ، وتدفع غالبية الأجور بشكل شهري وبمعدل(٤٠٠ الف دينار شهرياً) ويتمثل نشاط غالبية هذهِ المشاريع بوجبتين يومياً ، ومن المشاكل التي تعاني منها هو ارتفاع أسعار شراء الحديد وانقطاع التيار الكهربائي ، ومن المقترحات اللازمة لتطوير هذه الصناعة تقديم القروض الصناعية الميسرة ودعم أسعار الحديد وتوفير التيار الكهربائي.

٤ مشاريع النجارة الصغيرة:

يبلغ عدد مشاريع النجارة (٥٤) مشروعاً صغيراً وتشكل نسبة (٨%) من حجم العينة ، تتراوح الطاقة الإنتاجية لهذهِ المشا ريع بين (٦ قطع – ١٥ قطعة) شهرياً من المعارض والأبواب والجراجيب والطاولات والكراسي وغيرها ، وتبلغ الكلفة الاستثمارية لمشاريع النجارة ما بين (٥ – ٤٥ مليون دينار) ، وتتراوح قيمة الإنتاج الشهري من (٤ – ٩ ملايين دينار شهرياً) ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج من (١.٥ – ٥ ملايي ن دينار شهرياً) ، وتتمثل مستلزمات

الإنتاج عادة بجميع أنواع الأخشاب والزجاج والصبغ والغراء والمسامير والسبيرتو وغيرها من المستلزمات . وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بأخذ القياسات والقطع والكبس والتركيب والتنعيم ثم الصبغ . ويبلغ عدد العاملين في ورش النجارة حوالي (١٦٠) عاملاً تتراوح مؤهلاتهم العلمية ما بين (ابتدائية – متوسطة) وتدفع غالبية أجورهم بشكل أسبوعي وبمعدل (١٠٠ ألف دينار) للعامل ، ويتمثل نشاط المشروع بوجبة واحدة في اغلب الأحيان ، ومن أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع ارتفاع أسعار الأخشا ب ومستلزمات الإنتاج الأخرى فضلاً عن المنافسة الخارجية من قبل المنتجات المستوردة لصناعات النجارة المحلية وانقطاع التيار الكهربائي باستمرار ومن المقترحات اللازمة لتطوير هذهِ المشاريع دعم أسعار الخشب وفرض قيود على المنتجات الأجنبية وتوفير الكهرباء بصورة مستمرة.

٥ – **معامل البلوك والمنتجات الخرسانية:**

يبلغ عدد هذه المشاريع (٢١) مشروعاً وتشكل نسبة (٣%) من العينة ، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع حوالي (١٠ – ١٨ الف بلوكة شهرياً) ، وتتراوح الكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع (٢٠ – ٦٥٠ مليون دينار) ، ويتركز إنتاج ه ذهِ المشاريع بالبلوك والأشتايكر والمحجر ، إذ تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي لهذهِ المعامل ما بين (٧.٥ – ١٣.٥ مليون دينار) شهرياً ، وتبلغ قيمة مست لزمات الإنتاج ما بين (٤ – ٨ ملايي ن دينار شهرياً) ، وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالاسمنت والرمل والحصى والجص والماء ، إما مراحل الإنتاج الصناعي فهي التحفير والخبط والرفع وصب القوالب والتجفيف ، إذ يبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع نحو (١١٨) عاملاً وتدفع الأجور بشكل شهري في غالبية المشاريع ، ويبلغ معدل أجر العامل (٣٠٠ الف دينار شهرياً) ، ومؤهلاتهم العلمية في أفضل الأحوال (الابتدائية – المتوسطة) ، ويتمثل نشاط هذه المشروعات بوجبة واحدة ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعة هي عدم توفر مياه شبكة الإسالة وخصوصاً في المنطقة الصناعية (حمدان) التي تحتضن أهم معامل

البلوك في المحافظة ، وأن الإسمنت المدعوم والمقدم لهذه المشاريع يكون سيء النوعية في كثير من الأحيان مما يضطر المعامل لشراء الاسمنت من السوق السوداء وانقطاع الكهرباء والأوضاع الأمنية التي تضطر المشاريع للعمل بنظام وجبة واحدة في المناطق الصناعية . ومن المقترحات اللازمة لتطوير هذهِ الصناعة الحيوية توفير الاسمنت بنوعية جيدة وتوفير المياه في المناطق الصناعية والعمل على استمرارية التيار الكهربائي وتحسين الأوضاع الأمنية.

٦- معامل الحدادة والخراطة والميكانيك:

يبلغ عدد هذه المشاريع (٣٨) مشروعاً وتشكل نسبة (٥.٦%) من حجم العينة ، وتتركز غالبية هذه المعامل في المناطق الصناعية والبقية تتوزع على بقية المناطق وتتراوح الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع بين (٤ قطع - ٢٥ قطعة يومياً) ، وتتمثل منتجات هذهِ المشاريع بالسلندرات والكرنكات والمحور القلاب وتجفيت المحرك وخراطة البشارة والتفريز وتصنيع المعادن ، إذ تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي للمشروع من (١٥٠ ألف - ٩٠٠ ألف دينار أسبوعياً) وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج من (٨٠ - ٥٦٠ ألف دينار أسبوعياً) ، وتتمث ل مستلزمات الإنتاج بالحديد و الأبراص والفافون وحجر الكرايدر والكوسرة وأقلام الخراطة والزيوت وشفرات الخراطة وشفرات القطع وغيرها من المستلزمات ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالصب والقطع والجراخة ويبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع حوالي (١٦٥) عاملاً ، ومعظم هذهِ المشاريع تدفع الأجور بشكل يومي وبمعدل (١٥ ألف دينار) أو بمبلغ شهري قدره (٣٥٠ ألف دين ار) ويتم توزيع الحوافز والمكافآت باستمرار في هذه المشاريع مع زيادة الإنتاج أو زيادة ساعات العمل أو عن المناسبات فضلاً عن تقديم أجور عينية أخرى مثل وجبة الغداء أو أجور النقل. وغالبية هذه المشاريع تعمل بوجبة واحدة ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المشاريع عدم توفر المواد الرئيسة للعمل المدعوم مثل سائل التبريد الذي يضطر أصحاب بعض المشاريع إلى شرائه من بغداد بأسعار مرتفعة والغش الصناعي في بعض مستلزمات الإنتاج الأخرى التي يتم شراؤها من الموزعين وعدم توفر قطع الغيار للمكائن والحاجة إلى دورات تدريب على المكائن الحديثة للعاملين ، فضلاً عن الحاجة الى إقامة معارض

لعرض منتجات هذهِ المشاريع التي تضاهي مواصفات المنتجات المستوردة . ولا يفوتنا أن نذكر المشاكل العامة مثل انقطاع الكهرباء والأوضاع الأمنية وتأثيراتها السلبية على الإنتاج. ومن المقترحات اللازمة لتطوير هذه المشاريع هي توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة وتوفير قطع غيار ال مكائن وإقامة المعارض وتنظيم دورات تدريبية وتوفير التيار الكهربائي.

٧- مشروعات ومعامل المثلجات والمرطبات:

يبلغ عدد هذه المشاريع (٢٤) مشروعاً وتمثل نسبة (٣.٥%) من حجم العينة ، وتتراوح الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع ما بين (٧٥ كغم – ١٥٠ كغم يومياً) ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع حوالي (٣.٥) مليون دينار ، وتتمثل منتجات هذهِ المشاريع بالأيس كريم والأ زبري والعصائر المثلجة ، إذ تتراوح قيمة الإنتاج ما بين (١٥٠ – ٣٠٠ ألف دينار يومياً) ، وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج نحو (٦٠ – ١٣٠ ألف دينار يومياً) ، وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالسكر والحليب واللامندوزي والثعلبية والأصباغ الغذائية والنكهات والمياه العدنية وعلب التعبئة والتغليف وغيرها ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالخلط والعجن والتبريد والتعبئة والتجميد ، ويبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع (٧٧) عاملاً ، مؤهلاتهم العلمية في الغالب متوسطة ، وتدفع جميع الأجور بشكل يومي يتراوح بين (١٥ – ٢٠ ألف دينار يومياً) وتعمل غالبية هذهِ المشاريع بوجبتين يومياً ، وان أهم المشاكل التي تواجه هذه الصناعة هي المنافسة الخارجية من قبل المرطبات الإيرانية الزهيدة الثمن ، فضلاً عن الانطب اع السيئ لدى الكثير من المستهلكين المحليين حول المنتجات المحلية كونها لا تحظى بالاهتمام والنظافة الجيدين مما يؤثر في انخفاض كمية الطلب وصعوبة التسويق وبالتالي عدم توفر السيولة الكافية لتطوير هذهِ المشاريع وتوسيعها والعمل على تحسين نوعية الإنتاج ، ناهيك عن الأنقطاعات الكثيرة للتيار الكهربائي الذي هو من المشكلات الرئيسة لتدهور هذهِ الصناعة ،ومن المقترحات اللازمة لتطوير مشاريع المرطبات توفير التيار الكهربائي بشكل مستمر والعمل على مساعدة

أصحاب المشاريع بتقديم القروض الميسرة ودعم المنتج المحلي إعلاميا وحمايته وتحسين عملية التسويق للمستهلك.

٨- معامل الطرشي :

ويبلغ عدد معامل الطرشي (٢٤) مشروعاً وتمثل نسبة (٣.٥%) من حجم العينة ، وتتراوح الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع ما بين (٧٥ – ٢٠٠ كغم) أسبوعياً ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذ ه المشاريع ما بين (١.٥ – ٦ ملايي ن دينار) ، وتتمثل منتجاتها بالطرشي الحامض والطرشي المحشى والطرشي المدبس إذ تتراوح قيمة المنتجات ما بين (١٥٠ – ٣٠٠ الف دينار) أسبوعياً ، وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (١٠ – ٣٥٠ الف دينار) أسبوعياً ، وتتمثل مستلزمات الإنتاج عادة بالخضر اوات والفواكة إلى جانب الحامض والخل والبهارات والفلفل وغيرها من المستلزمات ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي في هذه المعامل بالغسل والتقطيع والخلط والكبس والخزن ، ويبلغ عدد القوى العاملة (٧٧) عاملاً مؤهلاتهم العلمية ابتدائية ومتوسطة ، وتدفع أجورهم بمعدل شهري ويومي يصل إلى (٣٥٠ ألف دينار شهرياً ، و ١٢ ألف دينار يومياً) ، وتعمل مشاريع الطرشي عادة بنظام وجبتين للعمل . ومن المشاكل التي تقف أمام هذه المشاريع تقلبات أسعار الفواكة والخضار والمنافسة من المنتجات الأجنبية المستوردة التي تهتم بالشكل التسويقي لها(التغليف والتعبئة) وتجلب إ ليها أنظار المستهلكين . ومن المقترحات اللازمة لدعم المنتج المحلي في هذهِ المشاريع تقديم قروض ميسرة لتحسين الإنتاج وفرض ضرائب على المنتجات المستوردة .

٩- مشروعات المطابع:

يبلغ عدد المطابع الصغيرة في محافظة البصرة (١٣) مطبعة جميعها في العشار وتشكل نسبة (٢%) من العينة ، وتتراوح الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع بحوالي (٧.٥ – ٢٠٠ ألف) كتاب ودفتر شهرياً ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذهِ المشاريع نحو (٣٠ – ٥٥ مليون دينار) وتتمثل منتجاتها بالكتب والمجلات والصحف والدفاتر المدرسية بجميع أنواعها وكارتات الدعوة والوصولات المحاسبية والبوسترات والأختام ، إذ تبلغ قيمه الإنتاج لهذه المشاريع (٤.٥ – ٢٥ مليون دينار شهرياً) ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (٧٥٠ ألف دينار –

٥ ملايين دينار شهرياً) ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالتنضيد الحاسوبي والتصحيف والطباعة والتصوير والتقطيع والتجليد ، ويبلغ عدد القوى العاملة في هذه المشاريع حوالي (٦٢) عاملاً وتتراوح مؤهلاتهم العلمية ما بين متوسطة وبكالوريوس وتعمل المطابع بنظام وجبة واحدة يومياً وتدفع الأجور بشكل شهري وبمعدل يتراوح ما بين (٢٥٠ – ٣٠٠ ألف) دينار شهرياً ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هذهِ المطابع هي سيطرة واحتكار بعض المطابع على معظم الطلبيات الكبيرة في السوق نتيجة للعلاقات الشخصية والمحسوبية مع مدراء بعض المؤسسات العامة والخاصة ، وكذلك تقادم مكائن الطباعة والنوعية السيئة للورق الموجودة في السوق (A4 ، B3) ورداءة نوعية الأحبار ومواد التحميض والمستلزمات الرئيسة للإنتاج ، وعدم وجود الكفاءات العاملة لإدارة المطابع بالشكل الجيد وعدم وجود الكفاءات الفنية لإصلاح العطلات المستمرة في المكائن بسبب تقادمها فنياً وفيزياوياً ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الورق والمنافسة الخارجية و انقطاع التيار الكهربائي وانقطاعه باستمرار وتأخر وصول طلبيات الورق من بغداد وأخيراً ضيق المكا ن الذي تعاني منه المطابع ، إذ أن وجودها في العشار بأماكن ضيقة لا يسمح لها بتوسيع الإنتاج ، ومن المقترحات اللازمة لتطوير هذهِ المشاريع هو تقديم القروض الميسرة وقطع الأراضي لأخذ مواقع افضل تسمح بتطوير الإنتاج ودعم أسعار الورق وتأ مين وصول الطلبيات في أوقاتها المحددة والعدالة في توزيع العطاءات والطلبيات بين المطابع والشفافية في ذلك. فضلاً عن استيراد مكائن طباعة ذات نوعية حديثة ومتطورة وتوفير دورات للعمال لتحسين الجانب الفني عندهم لتصليح الأعطال وصي انة الأجهزة والمكائن وحماية ودعم المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية.

١٠- مصانع وورش صياغة الذهب:

ويبلغ عدد هذه الورش (١٦) مشروعاً جميعها في العشار وتشكل نسبة (٢.٣%) من عينة الصناعات الصغيرة وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشاريع (٤ قطع – ٧ قطع يومياً) وتبلغ الكلفة الاستثمارية (١٧ – ٢٨ مليون دينار) ، وتتمثل منتجات

المشاريع بتصنيع قطع الذهب وإعادة صياغتها من خواتم وأساور وحلق وغير ها من منتجات الذهب ، وتتراوح قيمة الإنتاج الصناعي ما بين (٥٠ – ٨٥ ألف دينار) يومياً وتبلغ مستلزمات الإنتاج من (٢٠ – ٤٣ ألف دينار) يومياً ، وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالمكائن والغاز ، أما مراحل الإنتاج الصناعي فتتمثل بالوزن والصب والتحويل والقطع ويبلغ عدد القوى العاملة في هذه المعامل (١٩) عاملاً مؤهلاتهم العلمية ما بين المتوسطة والبكالوريوس ، وتدفع غالبية الأجور بشكل يومي وتتمثل بـــ(٢٠ الف دينار) يومياً وتعمل غالبية المشاريع بنظام وجبتين ومن المشاكل التي تعيق عمل المشروعات عدم ثبات (ارتفاع وانخفاض) أسعار الذهب ويؤثر بشكل رئيس في العمل في هذا ال مجال كما إن انقطاع الكهرباء يؤدي دوراً رئيساً في إعاقة العمل لان المكائن تعمل بطاقة كهربائية عالية لا يمكن للمولدات الكهربائية تشغيلها.

وأخيرا فان تأثيرات الأوضاع الأمنية تشكل عامل قلق على العمل . ومن المقترحات اللازمة لاستمرارية العمل وتطوير المشاريع توفير الكهرباء وتحسين الأوضاع الأمنية والعمل على استقرار أسعار الذهب بشكل نسبي والمحافظة عليه من التقلبات الفجائية.

١١- مشاريع شحن البطاريات:

يبلغ عدد المشاريع (١٦) مشروع اً تنتشر في إرجاء البصرة وتشكل نسبة (٢.٣%) من عينة الصناعات الصغيرة وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشاريع (٥ – ٨ قطع يومياً) وتتراوح الكلفة الاستثمارية للمش اريع بين (٢-٤ ملايي ن دينار) ويتمثل عمل ه ذه المشاريع من شحن البطاريات وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي (٣٥ – ٤٩ ألف دينار يومياً) فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (١٧ – ٣٢ ألف دينار يومياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بمكائن الشحن ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بتبديل المحلول والشحن ، ويبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع (١٨) عاملاً مؤهلاتهم العلمية الابتدائية ، وتتمثل الأجور بـــ (١٥ ألف دينار) يومي اً و (٦٠ ألف دينار) أسبوعياً و (٢٠٠ ألف دينار) شهري اً ، وطبيعة نشاط المشروع ه و وجبتان ومن أهم المشاكل التي تواجه المشروع انقطاع الكهرباء وارتفاع

الإيجارات ومن المقترحات اللازمة لتطوير المشروع توفير الكهرباء والعمل على تخفيض الإيجارات.

١٢- مشاريع وورش الندافة:

يبلغ عدد هذه المشاريع (١٦) مشروعاً وتشكل نسبة (٢.٣%) من العينة وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشاريع (٤ – ٦ قطع يومياً) وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشاريع (١ – ٣ ملايين) وتتمثل منتجات المشروع بالفراش والوسادة واللحاف وتبلغ قيمة الإنتاج (٤٠ – ٦٠ ألف دينار يومياً) ، وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (٢٠ –٣٠ ألف دينار يومياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بأدوات الندافة وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالندافة والتعديل والتلبيس ويبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع (٢١) عاملاً مؤهلاتهم العلمية (ابتدائية – متوسطة) ويتم دفع الأجور بشكل شهري يتراوح بين (٢٠٠ – ٣٥٠ ألف دينار) ويتمثل نشاط المشروع بوجبة واحدة ومن أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع عدم توفر السيولة وارتفاع الإيجارات والأوضاع الأمنية وانقطاع الكهرباء ومن المقترحات اللازمة توفير القروض الميسرة وتحسين الأوضاع الأمنية وتوفير الكهرباء.

١٣- مشاريع ومعامل صناعة الأسنان:

ويبلغ عدد هذه المشاريع (٨) مشاريع تتوزع على العشار والبصرة و ٥ ميل وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المشروعات (٣ – ٥ قطع) يومياً وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروعات (٥ – ٨ ملايي ن دينار) وتتمثل منتجات المشروع بالأسنان المتحركة والأسنان الثابتة والأسنان الجزئية و الكاملة وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي (١٢٠ – ١٨٠ ألف دينار يومياً) فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (٥٠ – ٩٦ ألف دينار) يومياً وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالبورك والعاج والستون والبورسلان واكرليك وغيرها وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالطبع والشمع والصف والطبخ ويبلغ عدد القوى العاملة (٢٣) عاملاً ومؤهلاتهم هي (الإعدادية+ الدبلوم+بكلوريوس) ويتم دفع الأجور بشكل أسبوعي ويقدر بمبلغ

(٦٠ ألف دينار) ويعمل المشروع بنظام وجبتين ومن المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروع ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع إيجار المختبرات وضيق المكان وانقطاع الكهرباء بصورة مستمرة ومن المقترحات اللازمة لتطوير عمل المشاريع توفير الكهرباء وتقديم القروض الميسرة لل مشاريع ودعم مستلزمات الإنتاج.

١٤- ورش صبغ وسمكرة السيارات:

يبلغ عدد هذهِ المشاريع (٨) مشاريع ، وتتراوح الطاقة الإنتاجية للمشروع ما بين (٧ – ١٠ سيارات شهرياً صبغ وسمكرة) ، وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي ما بين (٦ – ٢٠ مليون دينار) ، وتتنوع منتجات المشروع من صبغ وسمكرة السيارات ، إذ تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي لهذهِ المشاريع (٢.٣ – ٣ مليون دينار شهرياً) ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (١ – ١.٥ مليون دينار شهرياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالأصباغ و مضخات الرش والمعجون والبليت ، وتتكون مراحل الإنتاج ا لصناعي من إعداد المعجون ثم المسح والتنظيف وأخيراً الصبغ والتنعيم . ويبلغ عدد العاملين في المشروع (١٧) عاملاً مؤهلاتهم العلمية في الغالب الابتدائية أو أميون ، وتدفع أجور هم بشكل شهري إذ تتراوح ما بين(٢٥٠ – ٣٠٠ ألف دينار) ، وتتمثل طبيعة عمل المشروع بوجبة واحدة ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هذهِ المشاريع هي الغش الصناعي في الأصباغ وانقطاع الكهرباء اللازمة لعمل مضخات الرش ، وفيما يتعلق بالمقترحات الضرورية لتطوير عمل هذهِ المشاريع فتتمثل بدعم أسعار الأصباغ واستيراد النوعيات الجيدة وتوفير التيار الكهربائي بشكل مستمر.

١٥- معامل ومشاريع الملح:

يبلغ عدد المشاريع (٨) مشروعات ، وتتراوح الطاقة الإنتاجية للمشروع ما بين (١٠٠ – ٣٥٠ درزناً) يومياً ، وتقدر الكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالي (٢ – ٥ ملايين) ، وتتمثل منتجات المشاريع ب الملح ، إذ تتباين قيمة الإنتاج الصناعي ما بين (١٥٠ – ٥٥٠ ألف دينار يومي اً) ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج نحو (٧٥ – ١٧٠ ألف دينار يومي اً) . وتتكون مستلزمات الإنتاج من الملح الخام وأكياس التعبئة والغاز ، أما مراحل الإنتاج الصناعي فتتمثل بالغس ل

والحرق بالنار والتجفيف والطحن والتعبئة . ويبلغ عدد العاملين في هذهِ المشاريع (٢٨) عاملاً تتراوح مؤهلاتهم بين (الابتدائية – المتوسطة) ، إذ تدفع الأجور بشكل شهري وبمقدار (٢٥٠ ألف دينار) ، ومن أبرز المشاكل في هذهِ المشروعات هي ارتفاع أجور نقل الملح وصعوبة التسويق و انخفاض السيولة ، أما المقترحات اللازمة لتطوير مشاريع الملح فتتلخص بتقديم القروض الميسرة وتحسين نوعية الإنتاج والتسويق.

١٦- معامل الأثاث الخشبي:

ويبلغ عدد المشاريع (٨) مشروعات وتتواوح الطاقة الإنتاجية للمشروع بين (٤ – ١٠ قطع يومياً) وتتباين التكلفة الاستثمارية للمشاريع ما بين (٢٠ – ٧٥ مليون دينا ر) ، وتتمثل منتجات هذهِ المشاريع عادة بالكراسي والمناضد والموائد والمعارض والأبواب والأسرة ، وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي للمشروع من (٣٠٠ – ٩٠٠ ألف دينار يومياً) فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (١٨٠ – ٦٨٠ ألف دينار يومياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالخشب والقماش والإسفنج والخيوط والفراء والمسامير ، أما مراحل الإنتاج الصناعي فهي التصميم والقياس والتقطيع والتركيب والربط والتنعيم والصبغ ، ويبلغ عدد العاملين في هذهِ المشاريع (١٩) عاملاً وتدفع الأجور لهم غالباً بشكل شهري وبمعدل (٣٠٠ ألف دينار) ، وتعمل المشاريع بنظام وجبة واحدة ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها المشروعات ارتفاع أسعار الأقمشة والأخشاب والمنافسة الخارجية وانقطاع الكهرباء ، ومن المقترحات اللازمة لهذهِ الصناعات هي دعم أسعار الأقمشة والأخشاب وتوفير الكهرباء وحماية المنتج المحلي ودعمه وفرض قيود على المنتجات الأجنبية المستوردة.

١٧- مشاريع صناعات الزجاج والمرايا:

يبلغ عدد مشاريع الزجاج والمرايا مشروعين من حجم العينة وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروعين (٨) قطع زجاج يومياً وتتمثل الكلفة الاستثمارية بمبلغ قدره (٢٠) مليون دينار ، وتتمثل منتجات المشروع بالأحواض الزجاجية والمرايا وزجاج اللوحات المؤطرة ، إذ تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي حوالي (١٢٥ ألف دينار يومياً) وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (٨٥ ألف دينار يومياً) ، ومستلزمات الإنتاج هي الزجاج والفراء والفرمانكا ، أما

مراحل الإنتاج الصناعي فتتمثل بالقياس والتقطيع والتجميع والكبس ويبلغ عدد العاملين (٤) عمال وتدفع لهم الأجور يومياً وبمعدل (١٠ – ١٥ ألف دينار) . ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها هذهِ المشاريع هي رداءة نوعية مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها .ومن المقترحات اللازمة لتطويرها هو تحسين نوعية مستلزمات الإنتاج ودعم أسعارها.

١٨- صناعة الأواني المنزلية (الفافون):

هناك معمل واحد في المنطقة الصناعية بحمدان لصناعة الأواني المنزلية من الفافون تبلغ طاقته الإنتاجية (١٥) درزناً متنوعاً يومياً وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروع (٥٠ مليون دينار) وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي للمشروع (٩٠٠ ألف دينار يومياً) ، فيما تصل قيمة مستلزمات الإنتاج إلى نحو (٢٥٠ ألف دينار يومياً) . وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالفافون والشمع والبليت والنفط . وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالصهر والصب والدرفلة والتقطيع والتدوير والسحب ، ويبلغ عدد العاملين (٦) عمال ومؤهلاتهم هي شهادة الابتدائية ، وتدفع الأجور بشكل أسبوعي وبمعدل (٧٥ ألف دينار أسبوعياً) ، ويعمل المشروع بوجبة واحدة . ومن المعوقات التي يواجهها المشروع هي رداءة المواد الأولية (الفافون المعاد) وانعدام الدعم الحكومي وانقطاع التيار الكهربائي . ومن المقترحات اللازمة لتنمية هذهِ الصناعات هي العمل على دعم استيراد المواد الأولية وبخاصة بليت الفافون الصناعي وضمان استقرار التيار الكهربائي وتقديم القروض الصناعية المتوسطة الأمد بأسعار فائدة مشجعة للمستثمرين.

١٩- صناعة الشربت:

هناك معمل واحد ضمن الصناعات الصغيرة من العينة ويقع في المنطقة الصناعية بحمدان وتبلغ الطاقة الإنتاجية (١٥٠ درزناً) يومياً (سعة $\frac{1}{2}$ لتر) وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروع (١٥٠ مليون دينار) ويقوم المعمل بإنتاج الشربت ، إذ تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي (١.٣٥٠)مليون دينار يومياً ، فيما تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج ٤٤٠ ألف دينار يومياً) وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالسكر والماء المعدني المحلى وعلب التعبئة والبلاستيك واللامندوزي والأصباغ وغيرها ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالخلط والتسخين وإضافة الإصباغ والتعبئة ، ويبلغ عدد العاملين في المشروع (٨) عمال تدفع الأجور لهم بشكل يومي وبمعدل (١٠ آلاف دينار) يومياً ، ويعمل المشروع بوجبة واحدة ومن أهم

المشاكل التي يعانيها هي عدم توفر الماء في المنطقة الصناعية والمنافسة الكبيرة من الداخل وخصوصاً ممن يملك ماركة صناعية معروفة ، كما إن تسويق المنتج وشدة الطلب مرتبطان بالمناسبات ، ومن المقترحات اللازمة لتطوير المشروع هي توفير الماء والتركيز على الدعاية والعمل على الانتشار الواسع.

٢٠- معامل الأثاث المنزلية من الألمنيوم:

هناك معمل واحد ضمن الصناعات الصغيرة من العينة ويقع في منطقة العشار وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمعمل (٤٥ قطعة) شهرياً وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروع (٢٥ مليون دينار) ، فيما تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي (٦.٧٥٠ ملايي ن دينار) شهريلً. وبالنسبة ل قيمة مستلزمات الإنتاج فتبلغ (٤.٥ ملايي ن دينار) شهريلً ، وتتمثل مستلزمات الإنتاج بـالألمنيوم والزجاج والخشب ، وتتمثل مراحل الإنتاج الصناعي بالقياس والقطع والتجميع والكبس ، ويبلغ عدد العاملين (٣) عمال تدفع أجور هم بشكل شهري وبمعدل (٣٠٠ ألف دينار) ، أما نشاط المشروع فهو وجبة واحدة . ومن أبرز المشكلات في هذهِ الصناعة هي انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع أسعار بليت الألمنيوم ، ومن المق ترحات الضروري ة لهذهِ الصناعات هي توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة.

٢١- معامل صناعة الجبن:

هناك معمل واحد يقع في منطقة العشار وهو معمل جبن البركة ، وتبلغ طاقيه الإنتاجية (١٠ أطنان) شهريلً فيما تبلغ كمية الإنتاج الصناعي ٤٠٠ كيلو يومياً ، وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو ١٥ مليون دينار ، وتتمثل منتجات المشروع بالجبن ، إذ تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي (٤٠٠ ألف دينار) يومي اً وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (١٥٠ ألف دينار) يومياً ، وتتمثل مستلزمات الإنتاج بالجبن الخام والأملاح وبديل الزبدة والمثبتات ، أما م راحل الإنتاج ف ه ي الغسل والطبخ والبسترة والتعليب . ويبلغ عدد العاملين (٤) عمال تدفع ل هم الأجور بشكل يومي وبمعدل (١٠ آلاف دينار) يومي اً ، ويعمل المشر وع وجبة واحدة يومياً من الساعة ٥ مساءً وحتى الساعة ٥ صباحاً . ومن أهم المشاكل التي

تواجه المشروع عدم توفر الجبن في البصرة وارتفاع أجرة النقل للجبن الخام من الحلة والمنافسة الأجنبية للاجبان المستوردة فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي . ومن المقترحات اللازمة لتطوير المشروع توفير الكهرباء ودعم المنتج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية وتقديم القروض الميسرة وأستيراد المصانع الحديثة الخاصة بصناعة الاجبان .

٢٢- معامل تغليف الإسفنج :

شملت العينة على ثلاثة معامل لتغليف الإسفنج بحسب الطلبيات ال معتمدة من قبل السوق ، وقد بلغت التكلفة الاستثمارية ل هذهِ المشروعات ما بين (٤-٦) ملايين دينار ، وبمعدل طاقة إنتاجية تبلغ (١٥-٢٠) قطعة يومياً ما بين أفرش ة أسفنجية للجلوس وللنوم وكذلك الوسادات . أما مس تلزمات الإنتاج فتتمثل بالقماش ذي النوعيات السميكة والألوان الزاهية والخيوط وآلة تقطيع الأسفنج ومكائن الخياطة ، ويبلغ عدد العاملين في هذهِ المشروعات نحو (١٣) عاملاً معظمهم من المستويات التعليمية المتدنية . وبالنسبة لمراحل الإنتاج فتبدأ بأخذ القياسات بحسب الطلبية ثم قص الأسفنج وتحديد نوعية القماش وتفصاله ثم خياطته وتغليف الأسفنج . ومن أبرز المش كلات التي تعاني منها هذهِ المشاريع هي أرتفاع أسعار الأسفنج الأمر الذي يؤدي إلى أنخفاض الطلب عليه ، ومنافسة المنتجات الأسفنجية المستوردة وأنقطاع التيار الكهربائي ورداءة نوعية الأقمشة المتوفرة في السوق لعملية التغليف . ولتطوير هذهِ الصناعة يلزم دعم أسعار شراء الأسفنج من قبل الحكومة ، واستيراد نوعيات جيدة من الأقمش ة المستخدمة في التغليف ، وضمان استقرارية التيار الكهربائي ، وتوفير القروض الصناعية الميسرة .

المقترحات

أمام محافظة البصرة مستقبل صناعي زاهر بالعطاء والإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي تُسهم في تحفيز القطاع الصناعي للبلد وجذب الاستثمارات الأجنبية إليه إذا ما توفرت الشروط التالية :-

١. تحقيق استقرار الوضع السياسي والأمني في المحافظة وضمان الحماية التامة للمنشآت الصناعية وخصوصاً الكبيرة.
٢. إعادة أعمار وصيانة وتعزيز مشروعات البنية التحتية في المحافظة من طرق وجسور وتأهيل للبنايات الصناعية المدمرة.
٣. دعم القطاع الصناعي مادياً من خلال تفعيل عمل المصرف الصناعي في منح القروض الميسرة الطويلة والمتوسطة الأمد وبأسعار فائدة منخفضة جداً.
٤. توفير الخدمات الأساسية للصناعة وخصوصاً الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي.
٥. حماية الصناعة الوطنية من خلال الإجراءات التالية:-

أ -فرض حماية گمرگية (ضرائب) ضد المنتجات الصناعية المستوردة وبخاصة المشابهة للمنتج المحلي من أجل التخفيف من وطأة المنافسة السعرية الخارجية .

ب - التأكيد على دعم استخدام المنتجات الصناعية الوطنية في الأعمال الكبيرة بدلاً من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة كالمنتجات الخرسانية والأشتايكر المستوردة من دول الجوار الأقل جودة من منتجات المحافظة ، وإعطاء تمييز للمنتج المحلي.

ج -توفير تسهيلات صناعية أخرى سواء في النقل أم في الشحن أم في التخزين إسهاماً في تقليص الكلف الإنتاجية للمشروعات الصناعية مع توفير حوافز مادية للمصانع الكبيرة.

٦. إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصنا عية للتعرف على آخر المستجدات والتطورات الصناعية الجارية في العالم من خلال البعثات الصناعية والدورات التدريبية في الخارج.
٧. دعم المشروعات الصناعية في المحافظة إعلامياً ودعائياً من خلال قنوات الراديو والتلفاز الموجودة في المحافظة لتعريف المواطنين بالمنتجات الصناعية الوطنية المتوفرة في السوق ومزاياها وخصائصها تحفيزاً للطلب عليها.
٨. إنشاء هيئة للتنمية الصناعية لها من يمثلها في مجلس المحافظة لتكون الرافد الحيوي والمشرف على المشروعات الصناعية في المحافظة ، والجهة الرقابية على المنتجات الصناعية ومدى الالتزام بمعايير ا لجودة والنوعية ومحاربة الغش الصناعي من اجل ضمان وثوق المستهلك بالمنتج المحلي.

واقع القطاع الصناعي في محافظة البصرة

نموذج للاستمارة الاستبيانية الخاصة بواقع المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة

١ -أسم المشروع وملكيته :
٢ -موقع المشروع وسنة التأسيس :
٣ -الطاقة الإنتاجية التصميمية للمشروع :
٤ -الطاقة الإنتاجية الفعلية للمشروع:
٥ -الكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع :
٦ -كلفة رأس المال الثابت :
٧ -كلفة رأس المال العامل :
٨ -أنواع المنتجات الصناعية للمشروع :-
أ - المنتجات الرئيسية :

ب- المنتجات الثانوية :

٩ -كمية الإنتاج الصناعي لكل منتج :
- كمية المنتجات الرئيسية :

- كمية المنتجات الثانوية :

١٠ -قيمة الإنتاج الصناعي لكل منتج :
- قيمة المنتجات الرئيسية :

-قيمة المنتجات الثانوية :
١١ -أنواع وكمية مستلزمات الإنتاج :
- -

١٢ -قيمة مستلزمات الإنتاج :
- -

١٣ -أقسام المشروع :
- - -

١٤ -مراحل الإنتاج الصناعي للمشروع :
- - -

١٥ -القوى العاملة في المشروع :
- توزيع العاملين حسب الجنس :

- توزيع العاملين حسب المستوى العلمي:

- توزيع العاملين حسب العمر :

- معدل أجر العامل :

١٦ -الأرباح التقديرية للمشروع (إيرادات المشروع) :

١٧ -النظام المحاسبي المعتمد في المشروع :

١٨ -طبيعة نشاط المشروع (وجبات العمل) :

١٩ -المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروع :

- - -

- - -

٢٠ -المقترحات اللازمة لتطوير المشروع :

- - -

- - -